

العلاقة بين التجارة البينية العربية والموارد والمناخ في البلدان العربية الوضع الراهن وسيناريوهات استشراف المستقبل

The relationship between intra-Arab trade, resources, and climate in Arab countries: the current situation and future scenarios

ريهام عبدالغني متولي مطاوع

مدرس بقسم الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

المستخلص:

يشهد العالم في الوقت الراهن تصاعداً غير مسبوق في أزمات الموارد والتغيرات المناخية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على هيكل التجارة الخارجية للدول، لا سيما في المنطقة العربية التي تعاني من تحديات اقتصادية، وبيئية، وتنموية متراكبة. في هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى استشراف مستقبل التجارة الخارجية العربية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤، مع التركيز على رصد وتحليل أثر أزمات الموارد والتغيرات المناخية على الأداء التجاري العربي، بالاعتماد على مؤشرات اقتصادية وتجارية فعلية بدلاً من النماذج الاقتصادية التقليدية.

يعتمد البحث على تحليل اتجاهات مؤشرات الأداء التجاري مثل مؤشر تنوع الصادرات، ومؤشر تغطية الواردات، ومؤشر الميزة النسبية، وغيرها، من خلال منهج وصفي تحليلي واستشرافي. وي طرح البحث سيناريوهين مستقبليين: أحدهما يعتمد على استمرار السياسات الحالية، والآخر يستند إلى استغلال الموارد العربية بشكل تكاملي لزيادة القدرة الإنتاجية ورفع نسبة التجارة البينية.

توصل البحث إلى أن استمرار الاعتماد على المواد الأولية والتخصص الضيق في الصادرات يعمق هشاشة التجارة الخارجية العربية، بينما يُعد التنسيق بين الدول العربية في مجال التصنيع وتبادل السلع غير البترولية مدخلاً فعالاً لتعزيز الأداء التجاري العربي وتحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي في ظل التقلبات العالمية المتزايدة.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، أزمة الموارد، التجارة الخارجية، التجارة البينية العربية

Abstract

The Arab countries are facing an unprecedented combination of resource crises, climate change, and structural economic challenges. This study aims to explore the future of Arab foreign trade between 2000 and 2024, with a special focus on the impacts of climate variability, resource scarcity, and political instability. Rather than relying on traditional economic models, the research uses quantitative trade performance indicators such as export diversification, import coverage, and relative comparative advantage to assess the region's trade dynamics.

The study proposes two scenarios: the first assumes the continuation of current policies and trade practices, while the second explores a proactive approach based on regional resource integration and production enhancement. Findings suggest that a heavy reliance on primary exports and political instability significantly hinder trade development, while regional cooperation and investment in non-oil sectors may foster economic resilience and reduce dependency on external markets.

Keywords: Climate change, resource crisis, foreign trade, Arab intra-trade, trade indicators.

المقدمة

تُعد التجارة الخارجية ركيزة أساسية في دفع النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، إذ تُسهم في توسيع الأسواق، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة قدرة الدول على المنافسة عالمياً (صندوق النقد العربي، ٢٠٢١). وتشير بيانات البنك الدولي (٢٠٢٣) إلى أن التجارة الخارجية شكّلت نحو ٥٦.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠٢٢، إلا أن هذه النسبة تتخفّض بشكل ملحوظ في المنطقة العربية، حيث لم تتجاوز ٣٨.٣٪ في مصر، وأقل من ذلك في دول تعاني من تحديات هيكلية أو سياسية.

ورغم الجهود المبذولة من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإن التجارة البينية لا تزال محدودة، إذ لم تتجاوز ١٣٪ من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية في عام ٢٠٢٢ (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٢). ويُعزى ذلك جزئياً إلى هيمنة الصادرات الأولية، إذ تُظهر تقارير الأونكتاد (٢٠٢٢) أن أكثر من ٧٥٪ من صادرات الدول العربية تتكون من المواد الخام، وعلى رأسها النفط ومشتقاته، بينما تظل الصادرات غير النفطية دون ٢٥٪ في معظم الدول العربية (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٣).

إلى جانب التحديات الاقتصادية، تواجه الدول العربية أزمة متفاقمة في الموارد الطبيعية، خاصة ندرة المياه، حيث لا تتجاوز حصة الفرد ٥٠٠ متر مكعب سنوياً، مقارنة بـ 6000 متر مكعب عالمياً (البنك الدولي، ٢٠٢٣). كما أدى تغير المناخ، وارتفاع درجات الحرارة، والجفاف إلى تراجع الإنتاج الزراعي، لا سيما في دول مثل السودان واليمن، ما أسهم في زيادة الاعتماد على الاستيراد الغذائي، ورفع عجز الميزان التجاري الغذائي إلى أكثر من ٣٥ مليار دولار سنوياً (FAO, 2023)

في هذا السياق، يُعد تغير المناخ من التحديات المتزايدة التي تؤثر بشكل غير مباشر ومتصاعد على أداء التجارة الخارجية للدول العربية. فقد أدت الظواهر المناخية المتطرفة، مثل موجات الجفاف، التصحر، وارتفاع درجات الحرارة، إلى تقليص القدرة الإنتاجية في القطاعات الزراعية والصناعية، ما أضعف القاعدة التصديرية للعديد من الدول العربية. كما أن الاضطرابات المناخية ألحقت أضراراً بالبنية التحتية الحيوية اللازمة للتجارة - مثل الموانئ، شبكات النقل، والتخزين - مما أدى إلى زيادة التكاليف اللوجستية وتراجع القدرة التنافسية للصادرات العربية في الأسواق العالمية. وتشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2023) إلى أن هذه التغيرات المناخية ساهمت في رفع عجز الميزان التجاري الغذائي العربي إلى أكثر من ٣٥ مليار دولار سنوياً نتيجة ارتفاع فاتورة الاستيراد الغذائي في دول مثل السودان واليمن.

وقد صنّفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC, 2023)، عدداً من الدول العربية ضمن المناطق الأكثر هشاشة في مواجهة المخاطر المناخية، مشيرة إلى ضعف آليات التكيف وغياب التمويل المناخي الفعال، وهو ما يزيد من تعرض الاقتصادات العربية لصدمات بيئية تؤثر على سلاسل الإنتاج والإمداد، وبالتالي على القدرة التصديرية والاستيرادية.

من جهة أخرى، ساهمت النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي في دول مثل سوريا، اليمن، ليبيا، والسودان في إضعاف البنية التحتية التجارية واللوجستية، ورفع تكاليف النقل، وتقليص حركة السلع، إلى جانب غياب رؤية اقتصادية عربية موحدة. كل هذه العوامل تسببت في تراجع مستوى الانفتاح التجاري، وزيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية، في ظل ضعف تكامل السوق العربية المشتركة (UNCTAD, 2022)

وفي ضوء هذه التحديات المتداخلة - الاقتصادية، المناخية، والسياسية - يصبح من الضروري إعادة تقييم واقع التجارة الخارجية في الدول العربية، باستخدام أدوات تحليل كمية تعكس درجة التنوع والانخراط في الاقتصاد العالمي. ومن

هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تحليل اتجاهات التجارة الخارجية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٤)، واستشراف سيناريوهات مستقبلية لبناء استراتيجيات أكثر تكاملاً واستدامة، قادرة على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

ثانياً: مشكلة البحث:

تعاني التجارة الخارجية في الدول العربية من ضعف بنيوي ناتج عن مجموعة من التحديات الهيكلية والمناخية والاقتصادية المتشابكة. يُظهر هيكل الصادرات اعتماداً مفرطاً على السلع الأولية، وعلى رأسها البترول، الذي يُشكل أكثر من ٧٥٪ من إجمالي الصادرات في أغلب الدول العربية، بينما لا تتجاوز الصادرات غير النفطية ٢٥٪، ما يعكس غياب التنوع السلعي وضعف القاعدة الإنتاجية. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٢)

كما تسهم التغيرات المناخية مثل التصحر وارتفاع درجات الحرارة ونقص الأمطار في تدهور الإنتاج المحلي وارتفاع تكلفة التصدير والاستيراد، مما يُضاعف من عجز الميزان التجاري (World Bank, 2023). هذه العوامل مجتمعة تؤثر سلباً على قدرة الدول العربية على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وعلى تطوير تجارة خارجية مرنة ومستدامة. ومن هنا تتنبع مشكلة البحث في: تحليل العلاقة التغيرات المناخية، وشح الموارد، وضعف هيكل الصادرات على أداء التجارة الخارجية في الدول العربية، واستكشاف سبل معالجتها واستشراف مستقبلها.

ثالثاً: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. تحليل أثر التغيرات المناخية وندرة الموارد على أداء التجارة الخارجية للدول العربية.
٢. تشخيص خلل هيكل الصادرات العربية، ومدى اعتماده على المواد الخام، وخاصة البترول.
٣. تقييم كمي للتحديات البيئية والإنتاجية وتأثيرها على الميزان التجاري العربي.
٤. استشراف مستقبل التجارة الخارجية العربية من خلال سيناريوهات واقعية تضع في الاعتبار المتغيرات المناخية والإنتاجية.

رابعاً: أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول أحد أكثر الملفات الاستراتيجية التي تواجه الاقتصادات العربية، وهو واقع التجارة الخارجية في ظل متغيرات بيئية واقتصادية متشابكة. وفي وقت أصبحت فيه التغيرات المناخية وندرة الموارد من أبرز التحديات العالمية، تزداد الحاجة إلى تحليل علمي معمق يوضح كيف تؤثر هذه التحولات على التجارة الخارجية للدول العربية، وخاصة في ظل الاعتماد الكبير على البترول وغياب التنوع في هيكل الصادرات.

كما تتميز الدراسة بتركيزها على دمج الأبعاد المناخية والإنتاجية في تحليل الأداء التجاري، وهي زاوية قلما تم التركيز عليها في الأدبيات العربية المعاصرة. وتُعد هذه الدراسة من بين المحاولات القليلة التي توظف التحليل الكمي والمؤشرات التجارية لرصد العلاقة بين ندرة الموارد الطبيعية، وتقلص القاعدة الإنتاجية، وحجم التجارة البينية والدولية.

وتكمن الأهمية العملية للدراسة في أنها تقدم رؤية استشرافية لسيناريوهات مستقبل التجارة الخارجية العربية، ما يساعد صنّاع القرار على بناء سياسات اقتصادية وتجارية أكثر مرونة واستدامة، تُراعي الأبعاد البيئية والهيكلية التي باتت تتحكم في الأسواق الدولية.

خامساً: فرضيات البحث

نطلق هذه الدراسة من مجموعة من الفروض الأساسية:

١. تؤدي التغيرات المناخية وندرة الموارد إلى تقليص القدرة الإنتاجية للدول العربية، ومن ثم التأثير على أدائها التجاري الخارجي.
٢. يؤثر ضعف التنوع في هيكل الصادرات بشكل سلبي على مرونة التجارة الخارجية في مواجهة الأزمات.
٣. هناك علاقة طردية بين مستوى تنوع القاعدة الإنتاجية وبين حجم الصادرات غير النفطية في الدول العربية.
٤. تحسين التنوع الإنتاجي والتكامل الإقليمي يمكن أن يُقلل من أثر الصدمات المناخية على التجارة الخارجية.

سادساً: منهجية البحث

تستند هذه الدراسة إلى المنهج الاستنباطي، حيث تم الانطلاق من تحليل الإطار الفكري والنظري لموضوع التجارة الخارجية في الدول العربية، واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، من أجل بناء فرضيات بحثية منطقية يمكن اختبارها ميدانياً باستخدام أدوات التحليل الكمي.

وقد اعتمدت الباحثة على التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي متعدد المتغيرات (VAR) ، لتحليل العلاقة الزمنية المتبادلة بين كل من التجارة الخارجية العربية (عدا البترول) والتجارة البينية العربية، بهدف التنبؤ بقيمتها حتى عام ٢٠٣٠. ويُعد هذا النموذج من الأدوات القياسية المتقدمة التي تُستخدم في تحليل السلاسل الزمنية الاقتصادية، حيث يُمكن من تقييم التأثيرات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية على مدار الوقت.

كما تم استخدام المنهج الكمي لتحليل مؤشرات التجارة الخارجية مثل:

• مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA)

• مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي (IPR)

• مؤشر التكامل التجاري (TCI)

وقد تم تحليل هذه المؤشرات باستخدام بيانات موثوقة صادرة عن: صندوق النقد العربي، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، والإسكوا.

بالإضافة إلى ذلك، وظفت الدراسة **المنهج الاستشرافي** من خلال بناء سيناريوهين مستقبليين للتجارة الخارجية العربية حتى عام ٢٠٣٠:

• السيناريو الأول: استمرار السياسات الحالية

• السيناريو الثاني: تبني سياسات تكامل اقتصادي عربي في ظل التحديات المناخية وأزمة الموارد

يهدف هذا التكامل المنهجي إلى تقديم رؤية كمية وواقعية تستند إلى المعطيات الحالية، وتسهم في صياغة سياسات تجارية عربية مستدامة وأكثر مرونة في التعامل مع الأزمات المستقبلية

الدراسات السابقة:

شهدت الأدبيات العربية والأممية اهتمامًا متزايدًا بدراسة التحديات التي تواجه التجارة الخارجية في المنطقة العربية، سواء من حيث تأثير التغيرات المناخية، أزمات الموارد والطاقة، أو الأوضاع السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية. وقد تنوعت هذه الدراسات من حيث المنهج والمجال الجغرافي، مما وفر أرضية معرفية صلبة يمكن البناء عليها، لكنها - في الوقت نفسه - أظهرت تباينًا في المعالجة وغيابًا جزئيًا للرؤية الاستشرافية المترابطة.

ركزت بعض الدراسات على البُعد الاقتصادي المباشر، مثل دراسة بوحرام وآخرون (2012) ، التي ناقشت أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة العربية، واستخدمت المنهج التحليلي الكمي لتحليل تدفقات التجارة. ومشددة على أهمية

تطوير البنية التحتية التجارية لمواجهة الصدمات. أما سليمان (2015) ، فقد تناول في رسالته واقع التجارة الخارجية الزراعية العربية، اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وبيّن أن هناك ضعفًا كبيرًا في التكامل الزراعي العربي، مما يُعزز التبعية الغذائية في ظل تغيرات مناخية متسارعة.

من ناحية أخرى، اهتمت دراسات مثل جامعة الجزائر (2020) وخليفة وآخرون (2021) ، بتحليل معوقات التجارة البينية، خاصة في شمال إفريقيا باستخدام تحليل مؤسسي، مركزة على الجمود المؤسسي، وضعف البنية التحتية، وتأثيرات العولمة على الميزان التجاري. وفي السياق نفسه، أوضحت دراسة الإسكوا (2021) تأثير جائحة كوفيد-١٩ على التجارة العربية، خصوصًا في قطاعات الغذاء والدواء، بفعل اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية.

أما البُعد السياسي، فقد عالجت دراسات مثل الشمري (2021) ، التي ركزت على أثر النزاعات المسلحة في العراق وسوريا على التجارة الإقليمية، مؤكدًا أن تفكك البنية التحتية ساهم في انهيار العلاقات التجارية. كما تناولت دراسة من لبنان (2020) العلاقة بين الاستقرار السياسي وجذب الاستثمارات، مشيرة إلى دور الاستقرار في دعم التنوع التجاري.

في المقابل، تناولت دراسات أخرى التغير المناخي وآثاره على التجارة، منها مثل دراسة الفاو (٢٠٢٢) التي استخدمت التحليل الاستراتيجي لبحث تأثيرات التجارة الزراعية على الأمن الغذائي في الدول العربية، وأوصت بتعزيز التجارة الزراعية بين الدول العربية لمواجهة ندرة الغذاء. كما تناولت دراسة كلية الزراعة (٢٠٢٢) تأثير التغير المناخي على جودة الصادرات الزراعية المصرية من خلال تحليل تأثيرات المناخ على الإنتاجية والجودة، ووجدت أن التغيرات المناخية تؤثر سلبًا على جودة الصادرات. وأكدت دراسة البنك الدولي (٢٠٢٣) باستخدام التحليل الاقتصادي القياسي أن ارتفاع درجات الحرارة يؤثر على القدرة التنافسية للمحاصيل في شمال إفريقيا، مما يستدعي استراتيجيات للتكيف. وفي سياق متصل، بحثت دراسة محمد راشد وأحمد قمر (٢٠٢٤) العلاقة بين تحرير التجارة والجودة البيئية في مصر باستخدام منهج الاقتصاد القياسي، ووجدت أن النمو الاقتصادي يرتبط بتدهور بيئي في البداية ثم تحسن عند مستويات أعلى من النمو، مشددةً على أهمية تعزيز السياسات البيئية وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة.

اتجهت دراسات أحدث إلى تحليل الصدمات العالمية المستجدة. حيث نوقشت دراسة بن دبكة وآخرون (٢٠٢٤)، التي استخدمت التحليل القياسي لبحث تأثير أزمة الطاقة العالمية على التجارة العربية، وأظهرت النتائج أن ارتفاع أسعار الطاقة العالمية أدى إلى تفاقم عجز الميزان التجاري في العديد من الدول العربية، مشددةً على أهمية تقليل الاعتماد

على السلع الأولية لتعزيز قدرة الدول العربية على مواجهة التقلبات العالمية، في حين أبرزت دراسة العرادة (2024) فجوة الربط المؤسسي في العلاقات التجارية بين مصر ودول الخليج رغم توفر الإمكانيات.

وتمثل هذه الدراسات خلفية معرفية مهمة، إلا أنها:

- تفتقر في مجملها إلى رؤية استشرافية كمية واضحة.
- تخصصها قطاعي (زراعي، أو بيئي، أو سياسي) دون دمج شامل.
- لم تُوظف بشكل كاف مؤشرات التحليل الكمي مثل TCI و RCA و IPR.

ما يُميز هذا البحث الحالي أنه يعالج التداخل بين البيئة، الموارد، والسياسات من خلال منهج كمي واستشرافي، ويطرح سيناريوهات تطبيقية للتكامل التجاري العربي حتى عام ٢٠٣٠.

المطلب الأول: تحليل واقع التجارة الخارجية والتجارة البينية العربية من عام ١٩٩٠ - ٢٠٢٣

شهدت التجارة الخارجية والبينية للدول العربية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٣ تحولات جوهرية، عكست تغيرات هيكلية وسياسية واقتصادية إقليمية ودولية عميقة. في بدايات التسعينات، اتسم الأداء التجاري العربي بالضعف، حيث لم تتجاوز التجارة البينية حاجز ١٣ مليار دولار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وضعف البنية التحتية، إضافة إلى غياب التنسيق المؤسسي الضروري لدعم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. وقد ساهمت أحداث كبرى، مثل حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما انعكس سلباً على تدفقات التجارة والاستثمار داخل الإقليم. (صندوق النقد العربي، ١٩٩٥)

بنهاية التسعينات، وتحديداً مع إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٨، حدث تحول نوعي، حيث بدأت التجارة البينية تشهد نمواً تدريجياً مدعوماً ببعض الإصلاحات الاقتصادية واتجاهات تحرير التجارة في عدد من الدول العربية. كما ساهم الارتفاع المطرد في أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٣ في تعزيز الصادرات العربية بشكل غير مسبوق. فقد ارتفعت قيمة التجارة الخارجية العربية من نحو ٣٠٠ مليار دولار في أوائل التسعينات إلى ما يقارب ٩٠٣ مليار دولار في عام ٢٠١٠، محققة بذلك معدل نمو سنوي مركب تجاوز ٥٪. كذلك، ارتفعت التجارة البينية من ١٣ مليار دولار إلى حوالي ٧٧.٧ مليار دولار عام ٢٠١٠، مما يدل على حدوث تحسن نسبي وإن ظل محدوداً مقارنة بحجم التجارة الإجمالي للدول العربية. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٠)

رغم هذا التقدم، بقيت التجارة البينية تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي التجارة العربية، نتيجة لاستمرار تحديات هيكلية مثل تشابه الهياكل الإنتاجية بين الدول العربية، الاعتماد المفرط على الصادرات البترولية، وغياب التنسيق في السياسات الاقتصادية والتجارية. وقد مثلت هذه المرحلة (١٩٩٠-٢٠١٠) فترة انتقالية بامتياز نحو انفتاح اقتصادي أكبر، ولكن دون الخروج الكامل من أنماط الاعتماد التقليدية على الموارد الطبيعية.

مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بدأت التحديات الاقتصادية تتزايد. فقد شهدت الصادرات السلعية العربية تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦، حيث انخفضت بنسبة ٣.٩٪ في المتوسط السنوي، مسجلة حوالي ٧٩٦ مليار دولار في ٢٠١٦ مقارنة بنحو ٩٠٢.٩ مليار دولار في ٢٠١٠. ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، الذي يمثل نحو ٧٠٪ من إجمالي الصادرات العربية، بالإضافة إلى التوترات السياسية والاضطرابات الداخلية في عدد من الدول العربية، مما أثر سلباً على مستويات الإنتاج والتصدير. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٨)

وعلى الرغم من محاولات التعافي التدريجي، شهد عام ٢٠٢٣ تراجعاً جديداً في أداء الصادرات العربية، حيث انخفضت بنسبة ١٤.٨٪ من ١.٤٤١ تريليون دولار عام ٢٠٢٢ إلى ١.٢٢٨ تريليون دولار في ٢٠٢٣. كما تراجعت نسبة مساهمة الصادرات العربية في التجارة العالمية من ٥.٨٪ إلى ٥.٢٪، مما يؤكد استمرار هشاشة القاعدة التصديرية العربية وعدم كفاية جهود التنويع الاقتصادي. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٤)

أما من جانب الواردات السلعية العربية، فقد ارتفعت بمعدل ٣.٤٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦، لتصل إلى حوالي ٧٩٦ مليار دولار في عام ٢٠١٦ مقارنة بنحو ٦٥١ مليار دولار في ٢٠١٠. وقد شهدت الواردات العربية استقراراً نسبياً في عام ٢٠٢٣، حيث بلغت ٩٦٦ مليار دولار مقارنة بـ ٩٦٩.٧ مليار دولار في العام السابق، مع زيادة طفيفة في حصتها من إجمالي الواردات العالمية من ٣.٨٪ إلى ٤٪. ويعكس هذا الاتجاه استمرار اعتماد الدول العربية على الخارج لتلبية جزء كبير من احتياجاتها من السلع والخدمات الأساسية. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٤)

فيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، فقد تطورت بشكل نسبي منذ إنشاء منطقة التجارة الحرة، حيث ارتفعت من ١٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٧٧.٧ مليار دولار في ٢٠١٠، وواصلت نموها التدريجي لتبلغ متوسط ١٠٩.٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٧. ومع ذلك، شهد عام ٢٠٢٣ تراجعاً بنسبة ٧.٩٪، لتسجل التجارة البينية حوالي ١١٩.٢ مليار دولار مقابل ١٢٩.٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. ورغم انخفاض القيمة الإجمالية لكل من الصادرات

والواردات البينية بنسبة ٥.١٪ و ١٠.٦٪ على التوالي، فقد ارتفعت نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية من ٨.٩٪ إلى ٩.٩٪، مدفوعة بانخفاض الصادرات الإجمالية بمعدل أعلى. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٤) على المستوى الجغرافي، تظهر البيانات أن التجارة البينية تتسم بقدر كبير من التركيز الجغرافي. ففي منطقة الخليج، تتجه صادرات الإمارات، والسعودية، وعمان، وقطر أساسًا إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. أما في شمال أفريقيا، فتتبادل الجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر الجزء الأكبر من تجارتها مع بعضها البعض. وتكرر هذا النمط في المشرق العربي بين الأردن، وسوريا ولبنان وفلسطين. ويؤكد هذا الاتجاه غياب التنوع في الوجهات التجارية داخل المنطقة العربية، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز الربط الاقتصادي والشراكات الإقليمية بين الدول العربية كافة.

من خلال رصد الاتجاهات الكلية للتجارة البينية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢، يتضح أن إجمالي التجارة البينية، دون احتساب المواد البترولية، ارتفع من حوالي ٨٣.٧ مليار دولار إلى ١٣٠.٥ مليار دولار. إلا أن هذا النمو كان متقلبًا، معتمدًا بدرجة كبيرة على أسعار النفط، والاستقرار السياسي، والظروف الاقتصادية الإقليمية والعالمية. ويكشف التحليل عن استمرار التركيز الهيكلي للتجارة العربية حول المواد الأولية وخاصة الطاقة، مما يبرز الحاجة الماسة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية والسلعية للتجارة البينية.

خلاصة القول، تعكس التجربة العربية في التجارة الخارجية والبينية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٣) نمطًا من النمو المرتبط بشكل أساسي بعوامل خارجية، وعلى رأسها أسعار النفط. وهو ما يفرض على الدول العربية إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية، والعمل على بناء قواعد إنتاجية أكثر تنوعًا، وتوسيع قاعدة التصدير باتجاه الصناعات التحويلية والخدمات، بما يساهم في تعزيز التكامل الإقليمي وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

إجمالي التجارة الخارجية والبيئية للدول العربية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢ (مليار دولار)

التجارة العربية الاجمالية دون قيمة المواد البترولية	الواردات البيئية دون قيمة الواردات البترولية	إجمالي الواردات العربية البيئية	الصادرات البيئية البترولية	إجمالي الصادرات العربية البيئية	التجارة العربية الاجمالية دون قيمة المواد البترولية	الواردات الإجمالية دون قيمة الصادرات البترولية	قيمة الواردات البترولية من إجمالي الواردات الاجمالية	إجمالي الواردات العربية البيئية	الصادرات البيئية البترولية	إجمالي الصادرات العربية البيئية	الواردات البيئية دون قيمة الواردات البترولية	إجمالي الواردات العربية البيئية	الصادرات البيئية البترولية	إجمالي الصادرات العربية البيئية	للسنوات
190	86.5	38.2	124.7	103.5	27	130.5	1263-7	116.9	18.7	98.2	111.1	27.8	83.3	181.5	2021
181.5	83.3	27.8	111.1	98.2	18.7	116.9	1081.1	99.5	13.1	86.4	94.5	22.4	72.1	158.5	2020
178.8	83.5	29	112.5	95.3	17.8	113.1	1172.1	108.1	17.4	90.7	102.9	26	76.9	167.6	2019
176.8	83.9	29.2	113.1	92.9	19.2	112.1	1112.1	100	15.9	84.1	99	23.8	75.2	159.3	2018
167.6	76.9	26	102.9	90.7	17.4	108.1	1044.5	103.5	18.8	84.7	106.9	30.8	76.1	160.8	2017
159.3	75.2	23.8	99	84.1	15.9	100	1014.1	103.5	18.8	84.7	106.9	30.8	76.1	160.8	2016
160.8	76.1	30.8	106.9	84.7	18.8	103.5	1046.9	120.8	25.9	94.9	120.5	42.2	78.3	173.2	2015
173.2	78.3	42.2	120.5	94.9	25.9	120.8	1144.2	116.1	30.4	85.7	122.6	43	79.6	165.3	2014
165.3	79.6	43	122.6	85.7	30.4	116.1	1079.1	110.7	29	81.7	110.5	38.7	71.8	153.5	2013
153.5	71.8	38.7	110.5	81.7	29	110.7	1029.8	103.9	24.8	79.1	100.1	26.9	73.2	152.3	2012
152.3	73.2	26.9	100.1	79.1	24.8	103.9	950.1	97.4	22.6	74.8	83.7	22.4	61.3	136.1	2011
136.1	61.3	22.4	83.7	74.8	22.6	97.4	816.7								2010

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتقارير الاقتصادية العربية الموحد إعداد متفرقة

المطلب الثاني: السيناريوهات البديلة لاستشراف مستقبل التجارة البيئية العربية في ظل التغيرات المناخية والتحديات الحالية

السيناريو الأول: (السيناريو المرجعي الأول)

وهو يسعى للإجابة على التساؤل التالي:

ماذا يحدث لو ظل المنهج المتبع هو نفس السياسات التقليدية لزيادة التجارة البيئية العربية في ظل الظروف الحالية بإتباع نفس السياسات ونفس الشروط الموضوعية للإنتاج والتبادل وفي ظل نفس الشروط المؤسسية؟

فلسفة بناء السيناريو:

- أن إتباع نفس السياسات التقليدية لزيادة التجارة البيئية العربية قد تؤدي في النهاية الى زيادة معدلات التجارة البيئية

- أن الأدوات السياسية المالية كنظم الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الأدوات المالية، فضلاً عن الأدوات الإدارية المباشرة ليست السبب الرئيسي في تعثر زيادة معدلات التجارة البينية.

وسوف تعتمد الباحثة في اختبار الفروض علي مؤشرات التجارة الخارجية.

أ- مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي (Import Penetration Ratio) في الدول العربية:

يشير مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي (Import Penetration Ratio - IPR) إلى مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على الواردات لتلبية الطلب المحلي الكلي. يتم حساب هذا المؤشر باستخدام المعادلة التالية:

$$IPR = \text{Import} / [\text{GDP} - (\text{Export} + \text{Import})]$$

$$IPR = \frac{\text{Import}}{\text{GDP} - (\text{exports} + \text{imports})}$$

حيث Import: قيمة الواردات، Export: قيمة الصادرات، GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

يشير ارتفاع مؤشر تغطية الواردات (IPR) إلى اعتماد متزايد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي، مما يعكس ضعف البنية الإنتاجية المحلية، كما هو الحال في الاقتصادات المفتوحة مثل الإمارات. وقد بلغ المتوسط العربي (باستثناء قطاع البترول) حوالي ١٥٠٪ في عام ٢٠٢٢، مما يعكس فجوة كبيرة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك، حيث تعتمد عدة دول بشكل أساسي على الاستيراد، بل ويُعاد تصدير جزء من هذه الواردات، ما قد يُعطي انطباعًا غير دقيق حول القوة الاقتصادية الفعلية.

في المقابل، تسجل بعض الدول معدلات منخفضة، مثل السودان (أقل من ٢٠٪) خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، مما يشير إلى تغطية محلية جيدة أو محدودة في القدرة على الاستيراد. كما شهدت الكويت تقلبات حادة، إذ تراجع المؤشر من ٣٠٪ في ٢٠١٩ إلى ٦٪ في ٢٠٢٠ نتيجة الإغلاق الكامل بسبب جائحة كوفيد-١٩، مما يبرز تأثير المؤشر بالظروف الاقتصادية الطارئة.

ب- مؤشر التكامل الاقتصادي (Trade Complementarity Index)

يُعد مؤشر تكامل التجارة الخارجية (TCI) من أهم الأدوات التي تُستخدم لقياس درجة التشابه بين هيكل الصادرات في دولة ما والواردات في دولة أخرى، مما يعكس مستوى التكامل الاقتصادي بين الشركاء التجاريين. وتدل القيم

المرتفعة للمؤشر على وجود فرص واحدة لتعزيز التعاون التجاري، خاصة عندما تتطابق المنتجات المصدرة من دولة مع ما تستورده دولة أخرى.

$$TCI = 100 \times \left[1 - \left(\frac{\sum |M_{ik} - X_{ij}|}{2} \right) \right]$$

يحسب المؤشر حسب المعادلة الموضحة أعلاه، حيث تشير (M) إلى واردات الدولة (k) من السلعة (i) إلى العالم أو الطرف الثاني في الشراكة التجارية، بينما (X) إلى صادرات الدولة (j) إلى العالم أو الطرف الآخر من السلعة (i)، ويتم التعبير عن النتيجة بقيمة نسبية تتراوح بين ٠ و ١٠٠ في الحالة.

خلال الفترة من 2016 إلى ٢٠٢٢، تراوح مؤشر TCI للدول العربية بين ٥٩.٧٪ و ٧٦.٧٪، بمتوسط بلغ 67.5٪، وهي نسبة تُعد مرتفعة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٥٠٪، ما يشير إلى توفر درجة جيدة من التكامل التجاري داخل المنطقة، لا سيما في القطاعات غير النفطية.

ورغم هذا التوافق النسبي، لا تزال الاستفادة الفعلية منه محدودة بفعل معوقات هيكلية، من أبرزها ضعف البنية التحتية، غياب التنسيق الجمركي، واستمرار الحواجز غير الجمركية، إلى جانب تداعيات الأزمات السياسية الإقليمية، التي تعرقل حركة السلع والتدفقات الاستثمارية داخل الوطن العربي.

ج- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA)

يُعد مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) من أبرز المؤشرات الكمية في تحليل هيكل الصادرات السلعية، إذ يُستخدم لقياس مدى تمتع دولة ما بميزة نسبية في تصدير سلعة معينة مقارنة بالمعدل العالمي. ويُحتسب من خلال مقارنة نسبة صادرات الدولة من سلعة معينة إلى إجمالي صادراتها، بنسبة صادرات نفس السلعة إلى إجمالي الصادرات على مستوى العالم. وتشير القيم الأكبر من ١ إلى وجود ميزة نسبية، بينما تعكس القيم الأقل من ١ ضعف القدرة التنافسية في تلك السلعة، ويُعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$RCA = \frac{(X_{ij} / X_i)}{(X_{wj} / X_w)}$$

حيث يشير X_{ij} إلى صادرات الدولة من السلعة المعنية (i)، و X_i إلى إجمالي صادرات الدولة من السلعة (i) في حين تمثل X_{wj} صادرات العالم من نفس السلعة، و X_w إجمالي الصادرات العالمية.

يُعد مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) أداة كمية أساسية في تحليل التخصص التجاري للدول، حيث تُشير القيم التي تتجاوز الواحد الصحيح إلى وجود ميزة تنافسية في تصدير سلعة معينة مقارنة بالمتوسط العالمي، بينما تعكس القيم الأقل من واحد غياب هذه الميزة.

تشير بيانات الدول العربية خلال الفترة 2015-2022 إلى أن متوسط عدد السلع التي تمتعت بميزة نسبية بلغ 7.4 سلعة فقط وفق التصنيف المنسق (HS2) الذي يشمل ٩٩ سلعة. ويتراوح هذا العدد سنوياً بين ٧ و ٨ سلعة، ما يعكس تركّزاً عالياً في الصادرات، واعتماداً كبيراً على السلع التقليدية، مثل البترول والمواد الخام.

وتُظهر هذه النتائج ضعفاً في التنوع الإنتاجي، وغياب سياسات فعالة لتوسيع القاعدة التصديرية، مما يجعل الاقتصادات العربية أكثر عرضة لتقلبات الأسواق والأسعار العالمية. ويُعد هذا القصور ناتجاً عن محدودية القدرات التكنولوجية والإنتاجية، إلى جانب التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، وندرة الموارد، وعدم الاستقرار السياسي في بعض دول المنطقة.

تأثير التغيرات المناخية وفجوة الموارد وعدم الاستقرار السياسي على التجارة الخارجية العربية

تُظهر المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية في الدول العربية عدة اختلالات بنيوية، أبرزها ارتفاع الاعتماد على الواردات، وضيق قاعدة التصدير، وضعف التكامل التجاري الإقليمي. فدول الخليج مثلاً تسجّل معدلات مرتفعة في مؤشر تغلغل الواردات بسبب نمطها التجاري القائم على الاستيراد وإعادة التصدير، في حين تعتمد دول أخرى مثل السودان والجزائر على الإنتاج المحلي، إلا أن هذا الاعتماد مهدد بفعل التغيرات المناخية، كالجفاف والتصحر.

أما مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA)، فيعكس تركز الصادرات العربية في عدد محدود من السلع، لا سيما البترول، ما يعكس ضعف التنوع الإنتاجي. كما أن تأثير المناخ والسياسة واضح، خاصة في تراجع صادرات سلع زراعية استراتيجية من دول مثل مصر وسوريا، نتيجة لتدهور الموارد الطبيعية وعدم الاستقرار.

وتُبرز مؤشرات مثل تنوع الصادرات واندماج الصادرات ضعف التخصص الإنتاجي وتباين هياكل التجارة، ما يُضعف من فعالية الاتفاقيات البينية. في حين يُظهر مؤشر التكامل التجاري توافقاً نسبياً في الاحتياجات والإمكانات، إلا أن الاستفادة منه ما تزال محدودة بسبب معوقات لوجستية وسياسية ومناخية.

خلاصة السيناريو الأول (استمرار الوضع الراهن):

١. استمرار الاعتماد المفرط على الاستيراد وضعف التنوع التصديري، مع غياب سياسات إنتاجية قادرة على التكيف مع المناخ والتحول الاقتصادي.
٢. بقاء الاعتماد الكبير على البترول يُعرض الاقتصادات العربية لتقلبات الأسعار العالمية، ويقيد مسارات النمو.
٣. تجاهل الأبعاد المناخية يعمق الأزمة، بينما توجد فرص لتقليل الأثر عبر سياسات خضراء، مثل الاستثمار في الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، والتوسع في النقل والمباني الصديقة للبيئة.

السيناريو الثاني: تعظيم التجارة البينية العربية في ظل التغيرات المناخية وأزمات الموارد

يُعالج هذا السيناريو احتمال تحوّل السياسات التجارية للدول العربية نحو الاعتماد المتزايد على السوق العربية بدلاً من السوق العالمية، مستغلةً ما لديها من موارد وفرص استثمارية كامنة بهدف تطوير قاعدة إنتاجية تُسهم في رفع مستوى التجارة البينية العربية.

السؤال المحوري:

ماذا لو أعادت الدول العربية صياغة سياساتها التجارية، وقّصت اعتمادها على السوق العالمية، متجهة نحو السوق العربية لتلبية احتياجاتها، مستغلةً بذلك الموارد المتاحة، والفرص الاستثمارية الكامنة، وتكوين قاعدة إنتاجية عربية قادرة على الصمود أمام التحديات البيئية والسياسية والاقتصادية.

فلسفة السيناريو:

ينطلق هذا السيناريو من الرغبة في تعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول العربية، عبر الجمع بين التجارة والإنتاج والاستثمار، في مواجهة ضغوط متزايدة تتصل بتقلبات المناخ، وتراجع الموارد الطبيعية، والاضطرابات السياسية التي تعيق استقرار سلاسل الإمداد والتجارة. ويرى هذا السيناريو أن بناء اقتصاد عربي مترابط أصبح ضرورة استراتيجية، وليس خياراً، لمجابهة الانكشاف الاقتصادي الذي تعانيه المنطقة نتيجة الارتباط الزائد بالأسواق الخارجية.

وتشير الأدلة المستخلصة من الدراسات الحديثة إلى أن انخراط الدول العربية في السوق العالمية أدى إلى تآكل الأفضليات التجارية، خاصة مع الدول المتقدمة، كما تضررت بعض الدول التي ترتبط باتفاقيات تفضيلية - مثل اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي - نتيجة المنافسة الحادة وضعف القدرة التنافسية الذاتية. من جانب آخر،

ساهمت أزمات الغذاء العالمية وارتفاع أسعار السلع، الناتجة عن خفض الدعم الزراعي في البلدان المصدرة، إلى جانب برامج الإصلاح الاقتصادي والتكشف في بعض الدول العربية، في زيادة هشاشة الأمن الغذائي والتجاري.

الفرضية الأساسية:

يمكن للدول العربية أن ترفع من نسبة تجارتها البينية، إذا ما تبنت سياسات تكامل اقتصادي تركز على استغلال الموارد المشتركة، وتعزيز الاستثمار العربي البيني، مع تطوير بنية تحتية إنتاجية قادرة على مواجهة التقلبات المناخية والأزمات السياسية العالمية.

الهدف العام للسيناريو:

- رفع نسبة التجارة البينية غير البترولية إلى ٢٥٪ من إجمالي التجارة الخارجية بحلول عام ٢٠٣٠.
- تفعيل الطاقة الإنتاجية العربية غير المستغلة في قطاعات مثل الزراعة والصناعة التحويلية.
- تقليل فجوة التصدير والاستيراد في السلع غير البترولية.

يتكوّن السيناريو الثاني من ثلاثة أجزاء مترابطة تهدف مجتمعة إلى رسم مسار عملي لتعظيم التجارة البينية العربية في ظل التحديات المناخية والاقتصادية المعاصرة. يتمثل الجزء الأول في تحليل الوضع الراهن للتجارة الخارجية والتجارة البينية العربية، حيث يُقدّم تقييم كمي لأداء التجارة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٣، ويُدرج التقدير المتوقع لقيمتي التجارة الخارجية والتجارة البينية (عدا البترول) لسنة ٢٠٣٠، باعتبارها المرحلة المفصلية المستهدفة لتنمية التجارة البينية. أما الجزء الثاني، فيركّز على تحديد مجالات تنمية التجارة البينية العربية، من خلال تحليل "سلع الفجوة"، وتقدير إمكانات الدول العربية في تغطية وارداتها داخليًا عبر تشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة، مع تحديد المعوقات التي تحول دون انسياب السلع داخل الإقليم، واقتراح تغييرات في السياسات التجارية القائمة. ويأتي الجزء الثالث ليتناول الآليات المقترحة لتفعيل هذا السيناريو وتقييم العائد المحتمل منه، من خلال مجموعة من السياسات المؤسسية، والإجرائية، واللوجستية التي تُمكن من تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في رفع نسبة التجارة البينية إلى ٢٥٪ من إجمالي التجارة الخارجية. يمثل هذا البناء المرحلي إطارًا متكاملًا لتحليل الواقع واستشراف المستقبل، بالاعتماد على أدوات كمية ونوعية مدروسة.

الجزء الأول: التنبؤ بقيمة التجارة الخارجية والبينية العربية (دون النفط): في هذا الجزء من السيناريو، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي متعدد المتغيرات (Vector Autoregression – VAR) بهدف التنبؤ بقيم التجارة الخارجية والبينية العربية حتى عام ٢٠٣٠، اعتمادًا على البيانات التاريخية للفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢). تم اختيار هذا النموذج نظرًا لقدرته على التعامل مع التفاعلات الديناميكية بين أكثر من متغير اقتصادي زمني

نموذج VAR يسمح بدراسة العلاقة التبادلية بين متغيرين أو أكثر على مدار الزمن. في هذا التحليل، اعتمدت الباحثة على متغيرين رئيسيين:

• X_1 : إجمالي التجارة الخارجية العربية عدا البترول.

• X_2 : التجارة البينية العربية عدا البترول

$$X_{1t} = \alpha_1 + \beta_{11} X_{1,t-1} + \beta_{12} X_{1,t-2} + \gamma_{11} X_{2,t-1} + \gamma_{12} X_{2,t-2} + \varepsilon_{1,t}$$

$$X_{2t} = \alpha_2 + \beta_{21} X_{2,t-1} + \beta_{22} X_{2,t-2} + \gamma_{21} X_{1,t-1} + \gamma_{22} X_{1,t-2} + \varepsilon_{2,t}$$

حيث X_{1t} هي إجمالي التجارة الخارجية مع العالم معاداً البترول ومشتقاته وحيث X_{2t} هي إجمالي التجارة البينية معاداً البترول ومشتقاته و β 's هي قيمة معاملات الانحدار الذاتي (فترات الابطاء لنفس المتغير) ، γ 's: معاملات التفاعل بين المتغيرين (تأثير متغير على الآخر) ، α : الثوابت في المعادلتين، ε الخطأ العشوائي أو المكون غير المفسر في النموذج.

تم تقدير اتجاهات التجارة الخارجية العربية عدا البترول والتجارة البينية العربية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي متعدد المتغيرات (VAR) والذي يُعد من أكثر النماذج الإحصائية دقة في تحليل العلاقات الزمنية المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية. وقد تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢) لكل من:

• إجمالي التجارة الخارجية العربية غير البترولية. (X_1)

• التجارة البينية العربية غير البترولية. (X_2)

وقد تم إدخال البيانات ومعالجتها باستخدام الفروق الزمنية لتحقيق الثبات، ثم التنبؤ للفترة (٢٠٢٣-٢٠٣٠). وقد أظهرت نتائج النموذج ما يلي:

• القيمة المتوقعة لإجمالي التجارة الخارجية العربية (غير البترولية) عام ٢٠٣٠ تُقدَّر بحوالي 1,728.7 مليار دولار.

• القيمة المتوقعة للتجارة البينية العربية (غير البترولية) عام ٢٠٣٠ تُقدَّر بحوالي 208.03 مليار دولار.

وبناءً على هدف السيناريو المتمثل في رفع التجارة البينية إلى ٢٥٪ من إجمالي التجارة الخارجية، فإن:

نسبة ٢٥٪ من القيمة المتوقعة لإجمالي التجارة الخارجية عدا البترول عام ٢٠٣٠

$$432.2 = 1728.7 \times 25\% = \text{مليار دولار}$$

وبناءً عليه، فإن الفجوة المطلوب سدها لتحقيق الهدف المستقبلي تبلغ:

$$224.17 = 432.2 - 208.03 = \text{مليار دولار تقريباً}$$

الجزء الثاني:

يتناول تحديد مجالات تنمية التجارة البينية العربية والتي من خلالها يمكن رفع مستوى التجارة البينية العربية، وتطلب ذلك تحديد سلع الفجوة العربية وتحديد حجم الفجوة من كل سلعة وتحديد حجم الواردات التي يمكن تغطيتها من تشغيل الطاقات الإنتاجية العربية المتاحة وحل المعوقات أمام انسياب التجارة البينية العربية وتغير السياسات المتبعة لتنميتها.

تحليل هيكل الصادرات العربية ونسبة تغطيتها للواردات العالمية (2020)

تعكس بيانات التجارة الخارجية لعام ٢٠٢٠ استمرار الاختلال الهيكلي في تركيبة الصادرات العربية، حيث تُظهر الأرقام أن التصدير لا يزال متركزاً في عدد محدود من السلع الأولية، ما يُضعف من تنوع الاقتصاد العربي وقدرته على التنافس في السوق الدولية. فقد بلغت نسبة تغطية الصادرات العربية للواردات العالمية في قطاع الوقود والزيوت المعدنية ٢٦.٨٪، بقيمة صادرات تجاوزت 124.7 مليار دولار، مما يُشير إلى الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية كمصدر أساسي للعائدات التصديرية.

في المقابل، تُسجل السلع الصناعية نسب تغطية منخفضة للغاية، إذ لم تتجاوز تغطية الأجهزة والمعدات الكهربائية ١.٦٪، رغم أن صادراتها بلغت 34.4 مليار دولار، في وقت تتجاوز فيه واردات العالم من هذه السلع 2 تريليون دولار، ما يعكس ضعف الأداء العربي في الصناعات التقنية والالكترونية. وبالمثل، بلغت صادرات الآلات والمعدات الميكانيكية 90.9 مليار دولار بنسبة تغطية ٤.٣٪ فقط، رغم الفرص الواسعة لهذا القطاع. أما اللدائن ومصنوعاتها، فقد بلغت صادراتها 17.3 مليار دولار بنسبة تغطية ٣.٩٪ رغم أن دولاً مثل السعودية وقطر تمتلك إمكانيات إنتاجية كبيرة، وهو ما يُشير إلى قصور في تحويل الموارد إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية. وفي المقابل، سجّل قطاع

الأسمدة أداءً أفضل نسبياً، بقيمة صادرات بلغت 10.2 مليار دولار وتغطية 9.7%، بفضل الإنتاج النشط في دول مثل مصر والأردن والسعودية.

وفي الصناعات الأساسية، مثل الحديد والصلب والألومنيوم، بلغ حجم الصادرات 10.9 مليار دولار و 11.1 مليار دولار على التوالي، بنسب تغطية 3.9% و 8.4%، مما يُظهر وجود قاعدة صناعية واعدة، لكنها لا تزال بحاجة إلى تعزيز القدرات التقنية والتوسع في المنتجات النهائية.

من جهة أخرى، تُسجل الصادرات العربية في قطاع السيارات ومعدات النقل أدنى مستويات التغطية، إذ لم تتجاوز 2.1% بقيمة 16.5 مليار دولار، رغم الأهمية العالمية لهذا القطاع، ما يكشف عن فجوة هيكلية كبيرة وفرص مهددة للاندماج في سلاسل الإمداد الصناعية الدولية.

تُبرز هذه المؤشرات أن هيكل الصادرات العربية ما زال يفتقر للتوازن والتنوع، مع هيمنة السلع الأولية مقابل ضعف واضح في المنتجات الصناعية والمتقدمة تقنياً. وتراوح نسب التغطية للعديد من السلع بين 2% و 10% فقط، ما يُبرز الحاجة إلى تبني سياسات صناعية تكاملية، وزيادة الاستثمار في القطاعات التحويلية، وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي لتحسين التنافسية والارتقاء بموقع المنتج العربي في الأسواق العالمية.

مجلة كلية السياسة والاقتصاد - العدد السابع والعشرون - يوليو ٢٠٢٥

نسبة التغطية من الأسواق العربية لأهم الواردات السلعية التي يتم استيرادها من الأسواق العالمية (بدون النفط)

(۲.۲. - ۲.۱۸)

كود السلعة	المنتجات	الصادرات البهنية (مليون دولار أمريكي)			الواردات الإجمالية (مليون دولار أمريكي)			نسبة الواردات التي يتم تغطيتها من الأسواق العربية (%)		
		2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020
84	الآلات والأجهزة الميكانيكية والمعدات الثقيلة والناقلات وقطع المصنوعة منها.	10,434	10,432	1,284	90,969	91,221	71,676	11.5	11.4	1.8
85	الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها.	19,270	19,038	1,842	90,006	91,457	64,880	21.4	20.8	2.8
87	العربات (غير عربات القطار) والقاطرات والمعدات (الناقلة) وقطع المصنوعة منها.	6,802	7,165	677	66,255	70,633	48,500	10.3	10.1	1.4
71	الفولاذ الطيب والفرغ، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع السلة المصنوعة.	13,166	12,486	5,371	66,683	70,244	29,763	19.7	17.8	18.0
39	البلاستيك والمواد المصنوعة منه.	7,975	7,529	5,617	26,041	24,661	20,987	30.6	30.5	26.8
10	الحبوب.	131	148	53	20,762	20,530	19,991	0.6	0.7	0.3
30	المنتجات الصيدلانية.	2,293	2,130	1,280	21,936	21,755	19,441	10.5	9.8	6.6
73	المواد المصنوعة من الحديد والصلب.	3,645	3,622	1,430	24,294	22,834	17,513	15.0	15.9	8.2
72	الحديد والصلب.	4,179	3,949	2,808	24,397	21,189	17,032	17.1	18.6	16.5
90	أدوات التصوير البصري والسينمائي والقياس والقياس والتفتيش والآلات الطبية والجراحية والأجزاء والاكسسوارات التابعة لها.	1,484	1,278	111	14,241	15,147	13,482	10.4	8.4	0.8
99	السلع غير مصنعة في مكان آخر.	127	52	991	31,610	32,085	13,481	0.4	0.2	7.4
94	الآلات، الأسرى، المغارث، حاملات المغارث، الوسائد وما شابهها من الآلات المصنوعة، المصاييح وعناصر الإضاءة الصناعية لها غير الناطقة في مكان آخر، الإشارات الضوئية، لوحات الأسماء المصنوعة وما يشبهها، الأبنية المسقوفة الصنع.	1,291	1,145	411	10,176	10,770	10,185	12.7	10.6	4.0
88	الطائرات، مركبات الفضاء والأجزاء المصنوعة لها.	468	333	49	15,668	12,686	10,185	3.0	2.6	0.5
04	منتجات الألبان، بيض الطيور، العسل الطبيعي، منتجات الطعام ذات المنشأ الحيواني غير المصنعة في مكان آخر.	2,816	2,506	1,827	11,026	9,699	8,869	25.5	25.8	20.6
02	اللحوم وبغايا اللحوم الصالحة للأكل.	381	405	211	9,021	10,014	7,980	4.2	4.0	2.6
38	سلع كيميائية متنوعة.	841	801	451	7,981	8,239	7,526	10.5	9.7	6.0
48	الورق والكرتون والمواد المصنوعة من قباب أو الورق أو الكرتون.	1,747	1,716	1,174	9,056	8,633	7,333	19.3	19.9	16.0
61	مواد اكسسوارات الزينة والملابس المحبوكة والكروشيه.	1,499	1,397	91	8,119	8,557	7,243	18.5	16.3	1.3
19	مستحضرات الحبوب، الأعلاف، نشاء والحبوب ومنتجات.	1,259	1,421	1,092	5,864	6,195	5,932	21.5	22.9	18.4
89	البو الخمر والمركب والبيئات الشافية.	4,093	952	744	6,419	7,498	5,885	63.8	12.7	12.6
76	الأدوية والمواد المصنوعة منه.	2,984	2,518	1,943	6,984	6,562	5,587	42.7	38.4	34.8
12	البذور الزيتية، والفرغ، الزيتية، الحبوب الملتصقة، البذور.	184	207	149	4,856	5,403	5,555	3.8	3.8	2.7
44	الخشب والمواد الخشبية والقلم الخشبي.	327	276	56	7,311	6,554	5,460	4.5	4.2	1.0
الإجمالي بدون النفط		120,237	119,075	52,360	754,987	754,450	544,465	15.9	15.8	9.6
الإجمالي		134,764	130,459	54,388	819,109	855,948	709,611	13.7	13.1	13.3

المصدر: محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ٢٠٢٣

وقد توصلت الباحثة من خلال تحديد سلع الفجوة العربية:

توصلت الباحثة من خلال تحليل بيانات التجارة الخارجية والإنتاج العربي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٣) إلى وجود فجوة واضحة في تدفقات السلع داخل المنطقة العربية، مما يحد من نمو التجارة البينية ويزيد من الاعتماد على الأسواق الخارجية. وقد أظهر جدول تغطية الصادرات العربية للواردات العالمية تفاوتًا كبيرًا في الأداء التصديري للسلع. فقد بلغت نسبة التغطية لصادرات الوقود والزيوت المعدنية نحو 26.8% في عام ٢٠٢٠، بإجمالي صادرات بلغ 124.7 مليار دولار، مما يعكس اعتمادًا مفرطًا على هذا القطاع كمصدر رئيسي للدخل القومي.

في المقابل، تراجعت نسب التغطية في سلع أخرى تمثل أهمية صناعية كبيرة مثل الآلات والأجهزة الميكانيكية التي لم تتجاوز 4.3%، والأجهزة الكهربائية بنسبة 1.6% فقط، رغم ارتفاع الطلب العالمي عليها. يُظهر هذا التفاوت هشاشة في التركيب الهيكلي للصادرات العربية، وضعف الاندماج في سلاسل القيمة الصناعية العالمية، مقابل التركيز على تصدير المواد الأولية.

وفي ضوء هذا التباين، عمدت الباحثة إلى تصنيف سلع الفجوة التجارية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، بهدف تحديد فرص تنشيط التجارة البينية العربية من خلال استغلال ما هو متاح من إنتاج فعلي وطاقة كامنة.

المجموعة الأولى: سلع تُنتج محليًا ويمكن زيادة إنتاجها

تشمل هذه المجموعة السلع التي تُنتج داخل عدد من الدول العربية وتُظهر قابلية عالية للتوسع في الإنتاج، خاصة إذا ما تم تفعيل الطاقات غير المستغلة. ومن أبرز هذه السلع: الحديد، الإسمنت، الصناعات الغذائية، الصناعات الدوائية، الصناعات الخشبية، المنسوجات، الأدوات الكهربائية، المنتجات الحيوانية، وبعض السلع الزراعية والغذائية.

وتُقدّر الطاقة الإنتاجية غير المستغلة في هذه السلع بنحو 82.3 مليار دولار سنويًا، وهي قادرة على تغطية نسبة كبيرة من واردات الدول العربية من خارج الإقليم. وقد بلغت صادرات اللدائن 17.3 مليار دولار بنسبة تغطية ٣.٩%، والحديد والصلب 10.9 مليار دولار، والأسمدة 10.2 مليار بنسبة تغطية ٩.٧%، والألومنيوم 11.1 مليار بنسبة ٨.٤%، ما يعكس إمكانيات صناعية كبيرة لا تزال غير موجهة بما يكفي للسوق العربي الداخلي.

المجموعة الثانية: سلع تُنتج وتُصدّر إلى خارج الوطن العربي بينما تُستورد من خارجه داخل الإقليم

تُنتج هذه السلع وتُصدّر من دول عربية مثل مصر، السعودية، الإمارات، الأردن، والمغرب إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية، في حين تُستورد من دول أخرى غير عربية داخل المنطقة. وتضم هذه المجموعة: الأرز، القمح، البطاطس، الموالح، الصناعات الغذائية، الصناعات الخشبية، المنسوجات، الجلود، الزجاج، والخزف.

فعلى سبيل المثال، تُنتج الأسمدة وتُصدّر من مصر والأردن والسعودية بقيمة 10.2 مليار دولار، لكنها تُستورد في الوقت نفسه من روسيا والهند في دول عربية أخرى. وتكرّر الأمر نفسه مع الحديد والألومنيوم، إذ تصدره دول عربية للأسواق العالمية، بينما تعتمد دول عربية أخرى على استيراده من الصين وتركيا. هذا النمط يُعبر عن ضعف التنسيق التجاري العربي، ويهدد الأمن التجاري الذاتي، ويُبرز الحاجة إلى إعادة توجيه التجارة نحو الداخل العربي، بدلاً من الدوران غير المنتج على المستوى الدولي.

المجموعة الثالثة: سلع تُستورد من دول عربية وغير عربية ويمكن إحلالها بالموارد العربية

تضم هذه المجموعة سلعاً تُستورد من دول عربية وأجنبية على حد سواء، رغم وجود إنتاج عربي كافٍ لتغطية جزء كبير منها. ومن بين هذه السلع: الآلات ومعدات النقل، الأسمدة، الأثاث، الأجهزة الكهربائية، الصناعات الكيماوية، والمنسوجات.

وقد سجلت صادرات الدول العربية من الأجهزة الكهربائية نحو 34.4 مليار دولار، لكن نسبة تغطية الطلب العالمي لم تتجاوز 1.6%، مما يعكس عدم استغلال الإمكانيات التصنيعية. وبلغت صادرات اللدائن 17.3 مليار دولار، والألومنيوم 11.1 مليار، والحديد 10.9 مليار، كلها منتجات قابلة لإعادة توجيهها تجارياً داخل المنطقة العربية لتقليل الاعتماد على الخارج، شريطة تفعيل سلاسل الإمداد الإقليمية، وتحفيز الربط اللوجستي، وتبني سياسات جمركية أكثر مرونة.

تفعيل الطاقة الإنتاجية كمحفز للتجارة البينية العربية

جدول (٣) الطاقة الإنتاجية المتاحة والإنتاج الفعلي والاستهلاك الفعلي العربي من سلع الفجوة قى متوسط فترة الدراسة

الطاقة الإنتاجية المتاحة	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي	الاستهلاك الفعلي
الطاقة الإنتاجية العربية المتاحة	101.000	219.900	2.100	52.152	145.000	87.000	433.000	1.400	853.000	173.000	185.000	3.877.000	32.000	3.600	8.500	6.800	8.100	6.300	21.600
الإنتاج العربي الفعلي	75.400	153.500	1.400	43.051	103.000	46.000	255.000	1.300	578.000	106.000	112.000	2.452.000	24.000	2.500	6.900	6.100	5.800	5.200	26.300
كمية الاستهلاك العربي	70.800	174.200	2.600	20.918	186.000	115.000	617.000	1.500	964.000	217.000	438.000	6.340.000	38.000	2.750	9.300	7.100	11.800	7.200	35.500
كمية الفجوة العربية	9.400	-20.700	-1.200	22.133	83.000	69.000	359.000	0.100	386.000	91.000	326.000	3.888.000	14.000	0.250	2.400	1.000	6.000	2.000	9.200
قيمة الواردات التي يمكن تغطيتها من الطاقة الإنتاجية العربية المتاحة	3.348.000	968.000	16.570.000	6.200.000	8.880.000	13.320.000	10.360.000	921.000	1.935.000	838.000	1.869.000	1.425.000	1.850.000	425.000	1.070.000	830.000	6.850.000	940.000	715.000

المصدر: جمعت وحسبت البيانات من جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي، الإدارة العامة لشئون الاقتصادية، إدارة الإحصاء،

النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية العربية، ٢٠٢٢

تشير البيانات المستخلصة من جدول الصادرات العربية إلى أن الدول العربية تمتلك طاقات إنتاجية كبيرة في عدد من القطاعات الصناعية والزراعية، إلا أن هذه الطاقات لا تُستغل بشكل كامل. ومن خلال تحليل قيمة الصادرات الحالية مقارنة بحجم الواردات العالمية، يمكن تقدير الإمكانات الكامنة في حال تم تفعيل الطاقة الإنتاجية المتاحة. فعلى سبيل المثال، بلغت صادرات الدول العربية من بعض السلع التي تمتلك فيها قاعدة إنتاجية قوية، مثل اللدائن ومصنوعاتها، الحديد والصلب، الأسمدة، الألومنيوم، والنحاس، ما يقارب 54.7 مليار دولار في عام ٢٠٢٠. في المقابل، تشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى أن الواردات العالمية من هذه السلع قد تجاوزت 1044 مليار دولار.

وبالاستناد إلى قدرة الدول العربية على مضاعفة صادراتها الحالية أو زيادتها بمعدل ٢٠.٥ مرة على الأقل في حال تفعيل الطاقة الإنتاجية المتاحة، يمكن تقدير حجم الواردات العالمية التي يمكن تغطيتها عربياً بنحو 137 مليار دولار سنوياً. ويعني ذلك أن الدول العربية، في حال استثمرت بشكل فعال في قطاعاتها الصناعية القائمة، يمكنها تحقيق نقلة نوعية في مساهمتها في التجارة العالمية لهذه السلع، وتوسيع صادراتها بمعدلات ملموسة.

من جهة أخرى، هناك فجوة واضحة في سلع تشهد طلباً عالمياً مرتفعاً، في حين تُسجل فيها الصادرات العربية نسب تغطية منخفضة جداً، ومنها على سبيل المثال: الأجهزة الكهربائية، الآلات والمعدات، المنسوجات، ومركبات النقل.

فعلى الرغم من أن الواردات العالمية لهذه السلع تُقدّر مجتمعة بأكثر من 5 تريليونات دولار سنوياً، فإن نسبة التغطية العربية لا تتجاوز في المتوسط ٢٪ إلى ٤٪. وتُظهر التقديرات أن الفجوة التصديرية في هذه السلع وحدها تُقدّر بما بين 525 إلى ١٠٥٠ مليار دولار، وهي تمثل فرصاً ضائعة على المستوى العربي.

وفي سياق حساب الأثر المحتمل على التجارة البينية العربية، فإن تحويل جزء من هذه الفجوة إلى تبادل تجاري عربي - عربي يمكن أن يحقق تأثيراً مباشراً على زيادة نسبة التجارة البينية. فعلى سبيل المثال، إذا تم تحويل 100 مليار دولار فقط من الفجوة الحالية إلى تجارة داخلية بين الدول العربية، فإن ذلك كفيل برفع نسبة التجارة البينية من مستواها الحالي البالغ نحو ١٣٪ من إجمالي التجارة العربية إلى نحو ١٩٪. أما إذا تم تحويل ما مقداره 150 مليار دولار من الفجوة، فإن نسبة التجارة البينية قد تصل إلى ٢٣٪ وهو تطور استراتيجي يعكس جدوى التكامل الصناعي والتجاري العربي.

وبالتالي، فإن هذا التحليل يبرز أهمية تفعيل الطاقات الإنتاجية غير المستغلة، وتوجيه السياسات الاقتصادية والتجارية نحو تشجيع الإنتاج المحلي وتسهيل تدفق السلع والخدمات بين الدول العربية. كما يعزز أهمية بناء سلاسل قيمة إقليمية تستند إلى التخصص الإنتاجي، وتوفر بيئة اقتصادية أكثر تكاملاً بين مكونات الوطن العربي، بما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتقليل التبعية للأسواق العالمية.

السياسات المقترحة لتحقيق سيناريو الثاني: رؤية تنموية

تواجه الدول العربية في الوقت الراهن تحديات متزايدة ترتبط بتفاقم أزمة الموارد الطبيعية، ولا سيما ندرة المياه وتدهور التربة، إلى جانب التأثيرات السلبية لتغير المناخ التي تمس جوهر القطاعات الإنتاجية، وعلى رأسها الزراعة والصناعة. وتُشير تقارير البنك الدولي (٢٠٢٣) إلى أن حصة الفرد العربي من المياه العذبة لا تتجاوز 500 متر مكعب سنوياً، مقارنة بمعدل عالمي يبلغ 6000 متر مكعب، مما يضع الزراعة العربية في موقف هش أمام الاستدامة بالأساليب التقليدية، ويُعمق الفجوة الغذائية القائمة في معظم دول الإقليم.

وفي هذا الإطار، تُبرز منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2023) أن موجات الجفاف، وتدهور الأراضي، وارتفاع درجات الحرارة كان لها أثر مباشر في تراجع الإنتاج الزراعي، خاصة في الدول التي تعتمد على الزراعة المطرية كالسودان واليمن، مما ساهم في زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، وفاقم عجز الميزان التجاري الغذائي العربي، والذي يُقدّر حالياً بأكثر من 35 مليار دولار سنوياً.

واستجابة لهذه التحديات المركّبة، تبرز الحاجة إلى حزمة سياسات متكاملة تُعزز التكامل الإنتاجي والتجاري والمعلوماتي على مستوى الوطن العربي. أول هذه المبادرات يتمثل في إنشاء مركز معلومات موحد للتجارة والإنتاج العربي، يُعنى بجمع وتحليل البيانات الدقيقة حول الإنتاج، الاستهلاك، الفوائض والعجز، والأسعار، لتوجيه الاستثمارات الإنتاجية والتجارية بناءً على الفجوات الفعلية في السوق.

كما يُوصى بتأسيس شركات تجارية عربية مشتركة تتولى مهام التعبئة والتغليف والتسويق وفق المعايير الفنية للدول المستوردة، بما يُعزز القيمة المضافة ويُوفر فرص عمل جديدة، مع ضمان حرية التبادل البيئي بعيداً عن العوائق البيروقراطية. وفي السياق ذاته، فإن توحيد المواصفات والمقاييس وتسريع اعتماد قواعد منشأ عربية تفصيلية يُعد ضرورة ملحة لتعزيز قدرة المنتج العربي على المنافسة، خاصة في ظل تقلبات الأسواق العالمية.

ومن بين الأركان الأساسية لتعزيز التجارة البينية، تبرز ضرورة تطوير البنية التحتية التجارية، لاسيما في مجالات النقل والتخزين والربط اللوجستي، التي ما زالت تمثل عقبة أمام انسياب السلع داخل الإقليم. وتشير بيانات ٢٠٢٢ وفقاً لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن نسبة التجارة البينية العربية لم تتجاوز ١٣ % من إجمالي التجارة الخارجية، وهو مؤشر على ضعف التكامل الاقتصادي العربي.

وعلى الجانب الزراعي، تُظهر بيانات ٢٠٢٣ أن متوسط الكثافة المحصولية في الدول العربية يبلغ نحو ٧٦٪، في حين يمكن رفع هذه النسبة في دول مثل السودان (من ٠.٦٥ إلى ١.٥) ومصر (من ١.٩٥ إلى ٢.٥). وتُقدّر الزيادة الممكنة في المساحة المحصولية بنحو 5.5 إلى ٦ مليون هكتار، ما قد يُقلل من الفجوة في إنتاج الحبوب بنحو 10 مليون طن سنوياً.

وعلى المدى المتوسط، يُمثّل التوسع الرأسي في الإنتاج الزراعي (تحسين الإنتاجية في نفس المساحات المزروعة) خياراً أكثر واقعية وفعالية، لا سيما وأن الإنتاجية الحالية في الدول العربية لا تتجاوز ٣٠-٥٥٪ من الإمكانيات الحقيقية. ويمكن مضاعفتها في دول مثل المغرب والسودان والعراق من خلال إدخال الزراعة الذكية، وتحسين البذور، وتطوير أنظمة الري. أما التوسع الأفقي، فيكمن في استغلال 140 مليون هكتار من الأراضي غير المزروعة، مع إمكانية زيادة استخدامها بنسبة ١.٥٪ سنوياً بالوسائل التقليدية ٢.٥٪ بالأساليب الحديثة. ويُتوقع أن يُغطي التوسع الرأسي ٧٠٪ من نمو الإنتاج الغذائي العربي حتى عام ٢٠٤٠، مقابل ٣٠٪ فقط عبر التوسع الأفقي.

أولاً: النتائج

١. تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي العربي، كشفت الدراسة أن التغيرات المناخية، وخاصة موجات الجفاف المتكررة وارتفاع درجات الحرارة، أدت إلى تراجع ملحوظ في الإنتاج الزراعي، مما فاقم الفجوة الغذائية في عدد من الدول العربية. وقد تبين أن الاعتماد على الأمطار في الزراعة، وضعف الاستثمار في الري الحديث، يعرقلان تحقيق الاكتفاء الذاتي، لا سيما في ظل تزايد الضغوط على الموارد المائية.
٢. استمرار الاختلال في استغلال الموارد الطبيعية، رغم امتلاك الدول العربية مساحات زراعية شاسعة وموارد أولية وافرة، إلا أن التوظيف الفعلي لهذه الموارد لا يزال دون المستوى المطلوب. حيث لم تُستغل سوى نسبة محدودة من الأراضي القابلة للزراعة (أقل من ٣٠٪)، بينما ظلت الإنتاجية الزراعية الفعلية في حدود ٢٥-٥٠٪ من الطاقة الممكنة، نتيجة لضعف البنية التحتية الزراعية، وغياب السياسات البيئية المتكاملة.
٣. تأثر التجارة البينية بالأوضاع الجيوسياسية، بيّنت الدراسة أن الأزمات السياسية في المنطقة العربية، مثل الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار في بعض الدول، إضافة إلى إغلاق أو تقييد بعض المنافذ الحدودية، ساهمت في تراجع حركة التجارة البينية، وأضعفت قدرة الدول على بناء تكامل اقتصادي مستقر. كما أن غياب شبكات النقل الإقليمي والأمن والمشارك أضاف عوائق إضافية أمام انسياب السلع.
٤. تركّز الصادرات في سلع أولية هشة أمام تقلبات المناخ والأسعار العالمية، أبرزت النتائج أن معظم الصادرات العربية لا تزال تتركز في سلع أولية مثل الوقود والمعادن، وهي سلع تتأثر بشكل مباشر بالتقلبات المناخية والاقتصادية العالمية. في حين تسجل الصادرات الصناعية والغذائية نسب تغطية متدنية (أقل من ١٠٪ في معظم السلع)، مما يجعل الدول العربية عرضة لهزات خارجية وتبعية للأسواق الأجنبية.
٥. ضعف قدرة الدول العربية على التكيف مع أزمات الإمداد العالمي، أثبتت الجائحة العالمية، ثم أزمة سلاسل التوريد الناتجة عن الحروب والنزاعات الدولية (مثل الحرب في أوكرانيا)، أن معظم الدول العربية تقتصر إلى مرونة غذائية وتجارية داخلية، وتواجه صعوبة في التكيف السريع مع الأزمات الطارئة، نتيجة لغياب التخطيط الإقليمي المشترك، وتشنت السياسات الإنتاجية والتجارية.
٦. إمكانية تعزيز التجارة البينية في ظل سيناريوهات استثمار مشترك، رغم التحديات، تؤكد الدراسة أن هناك فرصاً حقيقية لتعزيز التجارة البينية من خلال استغلال الأراضي غير المزروعة، ورفع الإنتاجية الزراعية،

وتحقيق التنسيق الصناعي والتجاري. وتشير النماذج الاستشرافية إلى أن إعادة توجيه 100 مليار دولار من الواردات العربية نحو الإنتاج العربي، يمكن أن ترفع نسبة التجارة البينية إلى 19-20%، شريطة توفر إرادة سياسية مشتركة واستقرار نسبي في السياسات الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات

- ١- إعداد استراتيجية عربية موحدة للأمن الغذائي والمائي. من خلال تشكيل لجنة مشتركة من وزارات الزراعة والمياه في الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية، تتولى إعداد الإطار العام للاستراتيجية وتحديد أولويات الاستثمار في تحديث أنظمة الري وتبني الزراعة الذكية مناخياً.
- ٢- توجيه الاستثمارات البينية وفقاً للميزة النسبية للدول العربية. من خلال إعداد خريطة استثمارية عربية توضح الموارد غير المستغلة في كل دولة (مثل الأراضي الزراعية في السودان وموريتانيا)، وتفعيل برامج تمويل موجهة من الصناديق العربية للاستثمار في هذه الأقطاب الإنتاجية.
- ٣- تأسيس آلية عربية للاستجابة لأزمات الغذاء والتجارة، من خلال إنشاء "مركز الإنذار المبكر للأمن الغذائي العربي" مسؤول عن مراقبة الأسواق، وإدارة مخزونات استراتيجية مشتركة من السلع الأساسية، وضمان التنقل السريع للسلع عبر ممرات لوجستية عربية آمنة وقت الطوارئ.
- ٤- تطوير منصة رقمية عربية للمعلومات الزراعية والتجارية. من خلال تكليف أحد المراكز الإحصائية الإقليمية (مثل الإسكوا أو أكساد) بإنشاء قاعدة بيانات حية تغطي مؤشرات الإنتاج، الفائض، الاستيراد، والتبادل بين الدول العربية، تُحدث دورياً وتدعم قرارات التجارة البينية.
- ٥- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لبناء القدرات المناخية والإنتاجية. من خلال توقيع شراكات إطارية مع منظمات مثل FAO و IFAD لتوفير برامج تدريبية، وتمويل تقنيات زراعية مقاومة للمناخ، وتطوير المهارات المحلية لإدارة الموارد والإنتاج في مواجهة التقلبات المناخية.

المراجع:

١. الإسكوا – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2021). *آثار جائحة كوفيد-١٩ على التجارة والاستثمار في الدول العربية*. الأمم المتحدة.
<https://www.unescwa.org/ar/publications>
٢. الإسكوا – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2023). *التكامل الزراعي والأمن الغذائي في الدول العربية: الواقع والمأمول*. بيروت: الأمم المتحدة.
٣. الإسكوا – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2023). *تقرير التجارة العربية ٢٠٢٣: الاتجاهات والملاح*. بيروت: الأمم المتحدة.
<https://www.unescwa.org/ar/publications>
٤. البنك الدولي. (2022). *نصيب الفرد من المياه في العالم العربي*. واشنطن: البنك الدولي.
٥. البنك الدولي. (2023). *أثر التغيرات المناخية على الصادرات الزراعية في شمال إفريقيا*. تقرير قطري مشترك، واشنطن.
٦. البنك الدولي. (2023). *البيانات المفتوحة – نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي عالميًا وعربيًا*.
٧. بوحرام سفيان سليمان، وآخرون. (2012). *أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية في الدول العربية*. جامعة قلمة، الجزائر.
٨. جامعة الدول العربية. (2022). *النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية العربية*. الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية – إدارة الإحصاء.
٩. حجاج الشيماء حامد. (2023). *انعكاس التغيرات المناخية على معدلات التجارة الخارجية في مصر (1990-2022)*. *المجلة الاقتصادية*.
<https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/6590>
١٠. خليفة رمضان خليفة سليمان، وآخرون. (2021). *تطور حركة التجارة الدولية في ظل العولمة وانعكاساتها على بعض الدول العربية الإفريقية*. *مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية*، ٦(3).
https://mbddn.journals.ekb.eg/article_207507.html
١١. سليمان سعد سليمان. (2015). *اقتصاديات التجارة الخارجية للدول العربية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة.
١٢. صندوق النقد الدولي. (2023). *الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. واشنطن.
١٣. صندوق النقد العربي. (2020). *سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية*. أبو ظبي.
<https://www.amf.org.ae/ar/publications>
١٤. صندوق النقد العربي. (2021). *أهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية*. أبو ظبي.
١٥. صندوق النقد العربي. (2022). *التجارة العربية البيئية: الواقع، التحديات، وآفاق المستقبل*. سلسلة الدراسات الاقتصادية، العدد ٩٧.
١٦. صندوق النقد العربي. (2022). *قاعدة بيانات التجارة العربية البيئية والقدرة التصديرية*. إدارة الدراسات والبحوث، أبو ظبي.
١٧. صندوق النقد العربي. (2023). *مؤشرات التجارة غير النفطية للدول العربية*. أبو ظبي.
١٨. عائشة قمر أحمد. (2024). *تحليل العلاقة بين تحرير التجارة والبيئة في مصر*. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، ١٢(1).
https://jocu.journals.ekb.eg/article_366223.html
١٩. فاطمة عبد الله العرادة. (2024). *تحليل العقبات اللوجستية للتجارة بين مصر ودول الخليج*. *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية*، العدد ٩١.
https://jwadi.journals.ekb.eg/article_337524.html

٢٠. قسم الاقتصاد الزراعي – جامعة عين شمس. (2022). تحليل تأثير المناخ على التجارة الزراعية المصرية. مجلة الاقتصاد الزراعي، العدد ٣.
٢١. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2022). تحليل أداء التجارة الخارجية في دول الخليج. الأمانة العامة للمجلس، الرياض.
٢٢. محمد حمدي الشمري. (2021). أثر النزاعات السياسية على التجارة الخارجية في العراق وسوريا. جامعة الموصل، العراق.
٢٣. محمد عبد الفتاح الكندري، وآخرون. (2021). أثر التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في دولة الكويت (2010-2020). مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، ٦(2).
- https://mbddn.journals.ekb.eg/article_201846.html
٢٤. مركز البحوث الزراعية. (2019). تحديات التجارة الزراعية بين مصر والسودان في ظل التغير المناخي. كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
٢٥. مركز الدراسات اللبنانية. (2020). الاستقرار السياسي وأثره على نمو التجارة الخارجية في لبنان. بيروت.
٢٦. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد). (2023). تقرير الكثافة المحصولية والأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي. دمشق.
٢٧. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (2022). تعزيز التجارة الزراعية العربية لمواجهة التغيرات المناخية. روما.
٢٨. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (2022). تقرير الأمن الغذائي في الشرق الأوسط. روما.
٢٩. منظمة التجارة العالمية. (2021). تقرير التجارة العالمية السنوي. جنيف.
٣٠. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. (2021). التقرير الصناعي العربي السنوي. الرباط.
٣١. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). (2022). التجارة في الدول المتأثرة بالنزاعات. جنيف.
٣٢. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). (2022). التقرير السنوي حول هيكل التجارة الخارجية للدول النامية. جنيف.
٣٣. يوسف بن دبكة عبد الرحمن. (2024). أزمة الطاقة العالمية وأثرها على الميزان التجاري للدول العربية. جامعة الوادي، الجزائر.

<https://dspace.univ-eloued.dz/items/60c0572c-cd1f-4260-b7bd-d8961c7f47e8>